مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

الخصائص السكانية ودورها في التنمية في اقليم الساحل السوري

إيمان فاضل*

(تاريخ الإيداع 2 / 11 / 2016. قبل للنشر في 14 / 2 / 2017)

□ ملخّص □

يعد إقليم الساحل السوري بما يملكه من خصائص سكانية، يزخر بالموارد البشرية، إذ تبلغ نسبة القوة البشرية (65,1%) من مجموع سكان الإقليم،مما يشكل تحدياً كبيراً على مستوى ارتفاع وزيادة حجم البطالة في الإقليم، وذلك وفقا لنتائج تعداد عام /2004/ م، إن هذا الحجم في القوة البشرية وبالتالي القوة العاملة،هو نتيجة حتمية، وموضوعية للمرحلة السابقة من النمو السكاني في الإقليم، والتي شهدت ارتفاعاً في معدلات الخصوبة، والنمو السكاني العام،ممأأحدث خللاً في معادلة التوازن بين العرض والطلب، في سوق العمل، وشكل التحدي الأكبر في سياق عملية التنمية، والتخطيط لها مستقبلاً، فالسكان والتنمية تربطهما علاقة جدلية ذات اتجاهين متناقضين تشكل فيها المتغيرات السكانية، سبباً ونتيجة لمسار عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: السكان، التنمية، اقليم الساحل السوري، القوة البشرية.

* قائم بالأعمال – كلية الآداب– قسم الجغرافيا – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

The Demographic Characteristics And Its Role In The Development of The Coastal Territory of Syria

Iman Fadel*

(Received 2 / 11 / 2016. Accepted 14 / 2 / 2017)

□ ABSTRACT □

The coastal territory of Syria, in terms of its demographic characteristics, is remarkably rich of human resources where manpower records 65,1% of the total population. These statistics pose a big challenge regarding high levels of unemployment in the region, according to the results of 2004 Census. Such a magnitude of manpower and workforce, is an inevitable as well as an objective consequence of the previous phase of population growth in the region, which has seen a surge in fertility rates and population growth, leading into imbalance between supply and demand equation in the labour market, and the biggest challenge in the context of the development process itself as much as for future planning. Population and development have a dialectical relationship of bilateral paradox through which population variables constitute the cause and consequence of the development process conditions.

Keywords: population, development, The coastal territory of Syria, human resources.

* **Academic Assistant, Faculty of Arts and Human Sciences, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة

يشكل الإقليم نسبة 2.5% من المساحة الكلية للقطر، وعدد سكانه 9.6%من المجموع العام للسكان وذلك وفقاً للتعداد الأخير للسكان / 2004/ م، تبلغ كثافته السكانية 380 ن/كم^2 وهي ثاني أعلى كثافة في القطر. فلكياً يمتد الإقليم بين درجتي عرض 33َ.13ْ – 35َ,75ْ شمال دائرة الاستواء و 35َ,20ْ – 36َ,62ْ خط طول شرقي غرينتش [1]، ويتوضع جغرافياً على الواجهة الساحلية الغربية من الجمهورية العربية السورية، محصوراً بين الشاطئ والجبال الساحلية، ممتداً من الشمال إلى الجنوب بطول 330 كم وعرض 30–35كم، ويشمل الأراضي الممتدة من البحر غرباً وحتى خط تقسيم المياه شرقاً، ويعد بذلك النافذة الوحيدة للقطرعلى البحرالمتوسط، والتي تشكل نسبة 7,6 % من طول الحدود السورية[2]، أما حدوده الشمالية فهي الحدود السورية السياسية مع تركيا، بينما حدوده جنوباً هي حدود سورية السياسية مع الجمهورية اللبنانية، تقدر مساحة الإقليم الحالية 4190كم^2، باستثناء مساحة اللواء المقتطع من سورية منذ عام 1939، ويضم الاقليم إدارياً أراضي محافظتي اللاذقية 2300كم^2 وطرطوس1900كم^3.

الإطار الزماني للبحث

تم الاعتماد في عرض النتائج وتحليلها على قاعدة بيانات إحصائية سكانية، على اعتبار سنة الاساس هي التعداد الأخير للسكان في سوريا في عام 2004م، بالإضافة الى اعتماد نتائج مسح القوة العاملة لعام 2008م،والتعدادات السكانية السابقةللأعوام/ 1981–1994/م، لمقارنة الظاهرات والدراسة السكانية التحليلية للخصائص السكانية.

أهمية البحث وأهدافه

اهمية البحث : يعد التخطيط للقوة العاملة جزء من التخطيط للتنمية، لكن التنمية غير ممكنة دون استعمال أمثل للموارد البشرية المتاحة، وللاستفادة من تلك الموارد والتخطيط لها يجب عدم تركها كما هي كمّاً وكيفاً، وإنما محاولة التأثير فيها من أجل الوصول إلى الاستخدام الأمثل، والذي يكمن بمعرفة العرض من تلك القوى حجماً وبنية، ومعرفة الطلب أي حاجة الاقتصاد من القوى العاملة اللازمة لعملية التنمية.

اهداف البحث: لابد من تخطيط الموارد البشرية كجزء من التخطيط الاقليمي الشامل، ولذلك لابدمن دراسة الواقع الحالي للقوة البشرية، وتركيبها للوصول إلى النتائج التي سنبني عليها خططنا المستقبلية.

إشكالية البحث(تساؤلات البحث):

من متطلبات التنمية السليمة التخطيط للموارد البشرية، وتفعيل دورها بشكل أكبر في التنمية الإقتصادية، بهدف الحصول على تنمية شاملة، لذلك نطرح التساؤلات التالية:

-ما هو مدى التناسب بين النمو السكاني ونمو القوة العاملة في الإقليم، وانعكاس ذلك على مؤشرات التنمية من مؤشرات الاعالة والبطالة... ؟.

-ماهو تركيب القوى العاملة، وما إمكانية الاستفادة من الموارد والطاقات البشرية في الإقليم وتفعيل دورها خدمة لعملية التنمية ؟.

---

[1] الشيخ ،محمد إسماعيل ،حليمة، عبد الكريم، *مؤشرات التطوير المستدام في الساحل السوري* ، برعاية المفوضية الاوربية plan bleu, ص3 .

[2]- المجموعة الإحصائية السورية السنوية2008 ص37 .

[3]- وصف سورية للمعلومات،2003.

- وماهي إمكانية تقليل نسبة البطالة بالإعتماد على التخطيط للموارد في الإقليم، وتاهيلها؟.

فرضيات البحث

تلعب الخصائص السكانية دوراً هاماً في عملية التنمية، وهذا الدور ذو اتجاهين متناقضين، لذلك وانطلاقاًمن أهمية السكان في التخطيط الإقليمي اعتماداً على موارد الإقليم، تناول البحث الفرضيات التالية:

1 – أدى تغير معدل نمو السكان في الإقليم وانخفاضه الملحوظ في الآونة الأخيرة، إلى تغير التركيب العمري للسكان وارتفاع نسبة القوة العاملة، مما ساهم في نمو قوة العمل بشكل أكبر من النمو السكاني، وأدى ذلك الى ارتفاع حجم البطالة في الإقليم.

2 – يشكل التركيب السكاني للقوة العاملة تحدياً يواجه عملية التنمية في الإقليم، ويلعب دوراً سلبياً، من حيث عدم التخطيط للموارد البشرية ضمن الخطط الاقتصادية في الإقليم، كماً ونوعاً، مما يسهم في ارتفاع معدل الإعالةأي زيادة في حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية،والتي تسهم بدورها في استنزاف وسوء استغلال للموارد والطاقات البشرية والاقتصادية، وبالتالي تراجع في معدل النمو الاقتصادي الممكن، أي عدم التكافؤ بين النمو السكاني، والنمو الاقتصادي وبالتالي خلل في عملية التنمية.

منهجية وادوات وطرائق البحث:

مناهج البحث: يعتمد البحث على مجموعة من المناهج المتبعة:

المنهج الوصفي.المنهج التاريخي. المنهج الجغرافي في البحث العلمي باستخدام الوسائل الكمية: وهو المنهج الأهم في دراستنا والذي يعتمد على الإستقراء والإستنتاج مروراً بمرحلتي التحليل والتركيب، ويسهم بالوصول إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات، تسمح بوضع المقترحات الكفيلة بتجاوز العقبات والمشكلات، وتحديد الاتجاهات الأساسية للخطط المستقبلية.

الطرق الجغرافية المتبعة: الطريقة التعليلية السببية– الطريقة النسبية– طريقة المقارنة.

من الأساليب المستخدمة :الأسلوب الوصفي في تناول الظاهرات المتنوعة، والأساليب الكمية المختلفة، من أسلوب إحصائي ورياضي، والتي تخدم المنهجية في قراءة وتفسير العلاقات وتطورات الظواهر السكانية المدروسة.

الأدوات:تشمل الرسوم والأشكال البيانية المختلفة، والتي تعرض الظواهر المدروسة وتغيراتها من حيث الزمان، والمكان وذلك اعتماداً على بعض البرامج الحاسوبية والإحصائيةأهمها:GIS،Excel .

النتائج والمناقشة

شهد الإقليم تغيراً ملحوظاً في الخصائص الديموغرافية لسكانه خلال العقود الأخيرة، فقد تطور حجم سكان الإقليم وفق متوالية هندسية، وبوتائر مختلفة ترافقت بانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني كما في الشكل (1)، والذي تأثر بالتغيرات التي طرأت على مستويات عناصره ومكوناته الثلاث: الولادات – الوفيات – الهجرة،وتشكل مسألة النمو السكاني القاعدة الهامة التي تبنى عليها الخطط التنموية السليمة، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو السكاني حاضراً ومستقبلاً، حيث تميز الإقليم بمعدل نمو سكاني عالٍ في بداية السبعينات وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، وكان ذلك نتيجة لارتفاع واضح في معدل الولادات والوفيات معاً، ثم بدأ التغير المتمثل بالانخفاض النسبي لهذا المعدل، ودخل الإقليم مع نهاية العقدالأخير من القرن الماضي مرحلة جديدة من التحول الديموغرافي،تميزت بانخفاض نسبي في معدل الولادات والخصوبة بعد انخفاض مستمر لمعدل الوفيات.

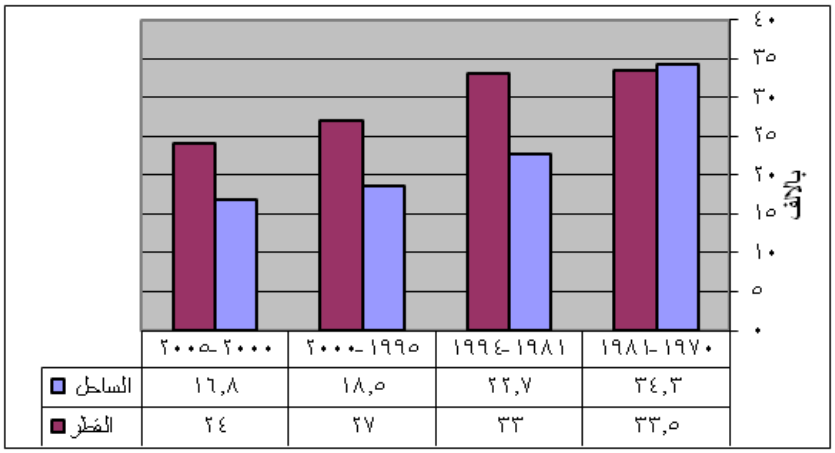

الشكل (1) تغير معدل النمو السكاني في الإقليم والقطر.

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا" على بيانات المكتب المركزي للإحصاء CBS، وكتاب وصف سوريا للمعلومات/2003/.

يعد النمو السكاني أحد عناصر التنمية الاقتصادية، لذلك فإن التحكم فيه، ودراسة حركة مستوياته وعوامله وأسبابه ضرورة لابد منها، ويعكس بنفس الوقت الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ولقد أثرت المتغيرات الأخيرة في عوامل نمو السكان، على شكل الهرم السكاني، وهيكلية البنى العمرية، حيث أن انخفاض نسبة الخصوبة، وما رافقها من انخفاض في عدد المواليد، وانخفاض عدد الوفيات أدى إلى انخفاض في نسبة الأطفال دون سن 15سنة، مقابل ازدياد كبير في نسبة السكان في سن العمل (15–64) سنة، وفق معطيات الجدول (1).

الجدول (1) التركيب النسبي للفئات العمرية في الإقليم حسب تعدادي /1994– 2004/.

فئات العمر	%1994			%2004		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
14 -0	36,5	36,2	36,4	29,7	29,2	29,4
64 -15	59,1	59,9	59,5	64,8	65,5	65,1
65 فأكثر	4,3	3,8	4,1	5,4	5,3	5,5

المصدر:إعدادالباحثة اعتماداً على النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن في عامي 1994– 2004.

تركيب القوة البشرية في الإقليم

يشمل مفهوم القوة البشرية الفئة المنتجة في المجتمع، والقادرة على العمل أي الموارد البشرية المتاحة في الإقليم، بتقسيماتها العملية المختلفة من داخل قوة العمل، وخارج قوة العمل، ونميز في إقليم الساحل ارتفاع تدريجي ملحوظ في نسبة القوة البشرية، من المجموع العام للسكان في الإقليم خلالالتعدادين الأخيرين للسكان، ونتائج مسح القوى العاملة، حيث بلغت نسبة القوة البشرية (59,5%)[4] في تعداد عام / 1994/، و(65%) في تعداد عام / 2004/ ونسبة (71.9%) في نتائج مسح القوة العاملة للعام / 2008/ الموضحة في الجدول (2)،وتشمل السكان ممن هم في سن الخامسة عشر، وما فوق حسب توزيعات قوة العمل المعتمدة في سورية، ويشكل الذكور(50%) من مجموع هذه القوة.

[4]**النتائج الأولية لتعداد السكان لعام 1994، اللاذقية ، طرطوس، المكتب المركزي للإحصاء،دمشق.**

الجدول (2) توزع القوة البشرية في الإقليم حسب الجنس / 2008/.

البيان	داخل قوة العمل			خارج قوة العمل			القوة البشرية في الإقليم		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
طرطوس	197061	104461	301522	95271	230086	325356	345384	339594	684978
اللاذقية	250115	109507	359622	71981	168864	240846	269043	273899	542942
الإقليم	447176	213968	661144	167252	398950	566202	614427	613493	1227920

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مسح القوة العاملة2008

يشكل السكان داخل قوة العمل في الإقليم (53,8%)من إجمالي القوة البشرية وتتوزع هذه النسبة (45,6%) في اللاذقية، (54,4%) في طرطوس، ويشكل السكان خارج قوة العمل في الإقليم (46%) وذلك اعتماداً على نتائج مسح القوة العاملة لعام / 2008/.والخريطة التالية توضح توزع القوة البشرية ذكورا واناثا داخل قوة العمل وخارجه في محافظتي الاقليم.

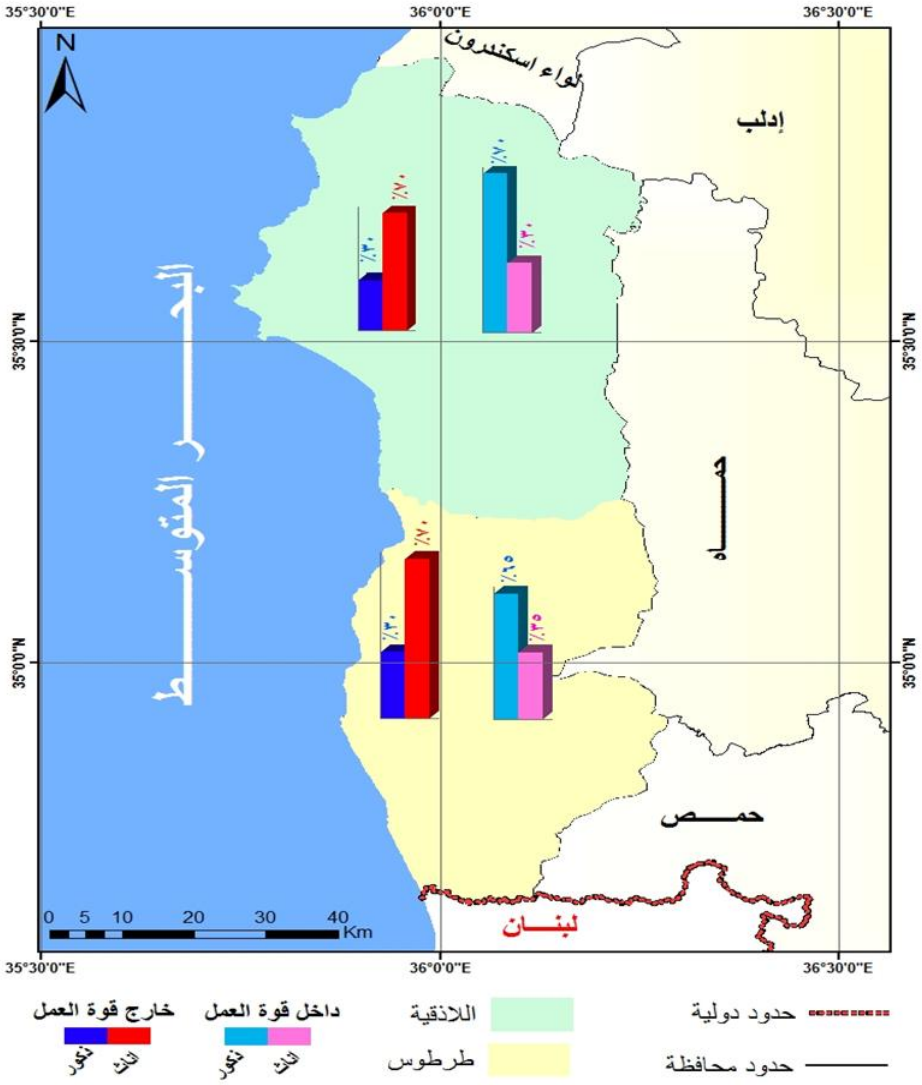

الخارطة (1) توزع القوة البشرية في اقليم الساحل السوري حسب نتائج مسح القوة العاملة / 2008/.

المصدر من عمل الباحثة

دراسة تحليلية لمؤشرات قوة العمل

لايزال تركيب وبنية القوة العاملة في الإقليم، تحت تأثير الارتفاع النسبيالسابق لمعدلات النمو السكاني، حيث شكلت مرحلة النمو السكاني السريع نسبياً، في مرحلة السبعينات، وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي، تحدياً كبيراً يواجه عملية التنمية نتيجة ازدياد عدد السكان ممن هم في سن العمل، أي ازدياد حجم القوة البشرية وبالتالي ازدياد حجم القوة العاملة، وبالاعتماد على جملة من المقاييس والمعايير، يمكن التعرف على تركيب وخصائص هذه القوة العاملة، ودورها في عملية التنمية في الإقليم ودراسة توجهاتها وآفاقها المستقبلية،ومن أكثر هذه المقاييس شيوعاً وأهمها:

- معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وتبين مدى مشاركة السكان في قوة العمل، وقدرة المجتمع على العمل والإنتاج وهي [5]:

أ -معدلات النشاط الاقتصادي الخام في الإقليم*: تظهر قيم هذا المعدل ارتفاعاً واضحاً واتجاهاً نحو الزيادة أي ارتفاع حجم قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان كما في الشكل (2).

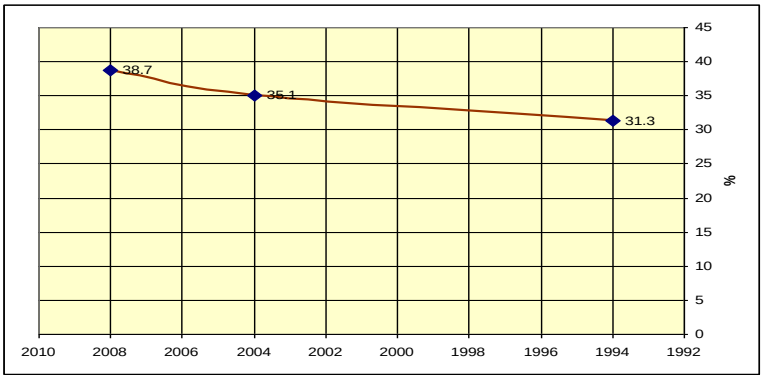

الشكل(2) تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام في الإقليم.

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يفسر هذا الارتفاع في معدلات النشاط الاقتصادي الخام في السنوات الأخيرة نتيجة النمو السكاني المرتفع أواخر القرن الماضي، والتي ساهمت في ارتفاع حجم القوة البشرية، وبالتالي حجم قوة العمل، وأيضا نتيجة ازدياد مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وانتقالها من واجباتها المنزلية إلى مراحل دخول سوق العمل ومنافسة الرجل بذلك، وهذا ما يظهر من خلال ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي الخام عند الإناث في الأعوام المذكورة سابقاً والشكل البياني التالي يظهر قيم معدل النشاط الاقتصادي الخام على مستوى الإقليم في الأعوام السابقة حسب النوع كما يوضحه الشكل (3)، حيث أنه في عام / 1994/بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث (13,3%) وفي عام /2004/ ارتفع ليصل إلى (19,6%).

[5]**الانصاري، فاضل .جغرافية السكان ،الطبعة الثانية ،جامعة دمشق 2000ص417**

***(النسبة المئوية لعدد السكان ذوو النشاط الاقتصادي بالنسبة إلى عدد سكان الإقليم).**

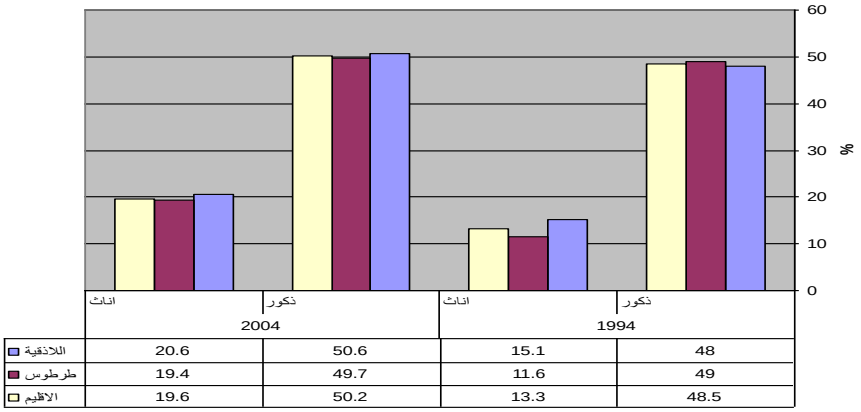

	2004 اناث	2004 ذكور	1994 اناث	1994 ذكور
اللاذقية	20.6	50.6	15.1	48
طرطوس	19.4	49.7	11.6	49
الاقليم	19.6	50.2	13.3	48.5

الشكل (3) تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع.

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ب معدل النشاط الاقتصادي المنقح: يعد معدل النشاط الاقتصادي المنقح مؤشراً أعمق على مدى ازدياد حجم العمل في الإقليم وذلك قياساً بالقوة البشرية، ينحو هذا المعدل نحو التزايد في السنوات الأخيرة مما يؤكد ازدياد حجم قوة العمل في الإقليم وعلى مستوى الجنسين، وهذا ما يوضحه الشكل/4/.

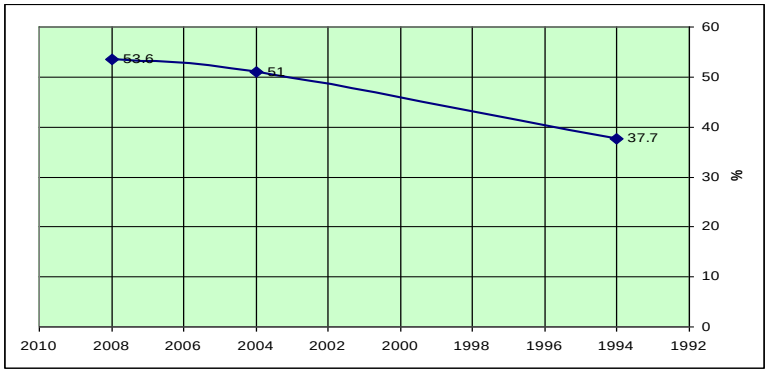

الشكل (4) تطور معدل النشاط الاقتصادي المنقح في الإقليم.

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يظهر من الشكل البياني السابق الارتفاع العام النسبي في هذا المعدل، على مستوى الجنسين إلاّ أنّه أشدّ وضوحاً عند الإناث (28,5%) عام /2004/(أعلى نسبة على مستوى القطر). وهو يعكس بدقّة أكبر مدى ازدياد ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتوجهها إلى ميادين العمل ضمن إطار مفهوم أو مصطلح تمكين المرأة، الذي أطلق لأوّل مرة في تقرير حالة سكان العالم الصادرعن الأمم المتحدة في عام /1999[6]/،ويعد معدل النشاط الاقتصادي المنقح انعكاس للتركيب الكمي والنوعي لقوة العمل، حيث يتأثر بها بشكل مباشر.

ج – معدلات النشاط الاقتصادي الخاص بالأعمار: يعد من المقاييس الهامة في دراسة تركيب القوة العاملة، حيث يعطينا صورة دقيقة وعميقة عن التركيب العمري للقوة العاملة، مما يسمح بدراسة واقعها الحالي، ومتطلبات هذه القوة والعمل على استيعابها في سوق العمل أي معرفة حجم العرض وأيضاً دراسة آفاقها المستقبلية ووضع الخطط والاستراتيجيات لاستيعاب هذه الطاقات في خطط التنمية مستقبلاً، وفق متطلبات وحاجة السوق. أي

[6] **عطوي، عبد الله. جغرافية السكان، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص137**

الاستفادة من التركيب السكاني لقوة العمل في خدمة عملية التنمية، والعمل على استيعاب الموارد البشرية كأحد الموارد الاقتصادية التي تشكل دعماً ودفعاً لمسيرة التنمية في الإقليم، من خلال التخطيط والعمل على دراسة تركيبها وتوجهاتها المستقبلية.

يظهرالشكل البياني الممثل في الشكل (5) قيم معدلات النشاط الاقتصادي العمرية حسب الفئات العمرية المختلفة للقوة البشرية نتائج تعداد /2004/.

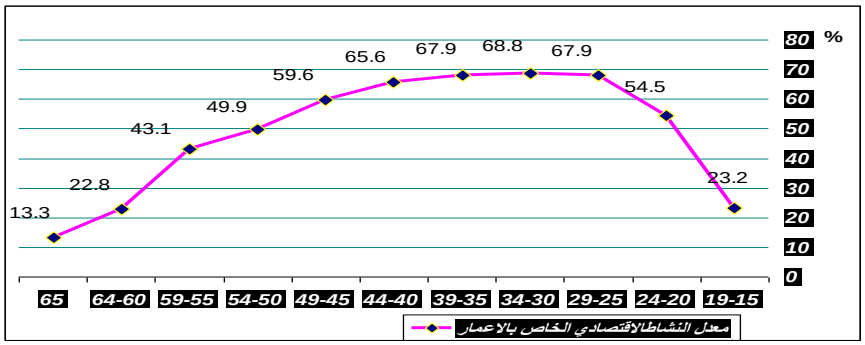

الشكل (5) معدل النشاط الاقتصادي الخاص بالأعمار لعام 2004.

المصدر إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

تبلغ أعلى نسبة لقيم هذا المعدل للشريحة العمرية (30–34)، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الطلبة المتفرغين للدراسة ممن هم خارج قوة العمل، وأيضاً نسبة النساء ربات المنزل. مما سبق نستنتج أن ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي المختلفة تشكل مؤشر إيجابي في إمكانية ارتفاع مستوى دخل الفرد من خلال ارتفاع الإنتاجية وازدياد نصيبه من الدخل الوطني وبالتالي رفع مستوى المعيشة في ظل الاستخدام الأمثل للقوى العاملة مما يشكل دفعاً وارتقاءً بعملية التنمية نحو الأمام. لذلك لا بد من التعرف على مستوى التشغيل أو الاستخدام من خلال التعرف على حجم ومعدلات البطالة وأيضاً معدلات الإعالة في الإقليم، لتكتمل بذلك الصورة الحقيقية لدور تركيب السكان في التنمية في الإقليم وتحديداً دور تركيب القوة العاملة التي يقع على عاتقها مسؤولية عملية التنمية، فيما إذا كان سلبياً أو إيجابياً.

● **معدل البطالة**: يعدأحد المؤشرات الهامة التي تعكس الوضع الاقتصادي والتنموي لمنطقة أو بلد ما، ويعرف بأنّه نسبة عدد العاملين إلى عدد السكان داخل قوة العمل، وفي المفهوم العلمي للبطالة، هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداماً كاملاً أو بالشكل الأمثل، ومن ثم يكون الناتج المحلي في هذا العمل أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما يمكن الوصول إليه [7]، والبطالة بإيجاز: فقدان العمل عند قسم من أفراد القوة العاملة [8]، ويعد انخفاض أو ارتفاع معدلات البطالة من أهم مؤشرات الانكماش أو النمو الاقتصادي في ظل متغيرات السوق[9]. لم يتجاوز معدل البطالة قبل عقد التسعينات من القرن الماضي، لا يتجاوز 5% على مستوى الإقليم، إلاّ أنه ونتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني سابقاً في أواخر القرن الماضي، وارتفاع حجم القوة البشرية، ارتفع حجم قوة العمل بشكل يفوق معدلات النمو السكاني، حيث بلغ معدل النمو السنوي لقوة العمل (3%)

[7] **حسين ، صطوف الشيخ . *البطالة في سورية* ، دراسة في المكتب المركزي للإحصاء،رئاسة مجلس الوزراء ص7**

[8] **الأشقر، أحمد. *السكان والتنمية الإقتصادية*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1983،ص 159**

[9] **دركزنلي ،محمد سمير.*البطالة ودور مكتب الاستخدام في معالجتها* ، ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية،المجلس الأعلى للعلوم، الجزء الأول، دمشق، 2002.ص337-344**

[10] **دينامية السكان ،اللاذقية ، طرطوس ، المكتب المركزي للإحصاء ،رئاسة مجلس الوزراء 2004**

في الفترة (1994–2004)، وهو يقرب ضعف معدل النمو السكاني لتلك الفترة والذي شكل (1,7%)، مما خلق خللاً كبيراً في معادلة العرض والطلب على قوة العمل، وساهم في ارتفاع معدلات البطالة في الإقليم بشكل كبير نسبياً، في ظل عدم قدرة الاقتصاد وسوق العمل على استيعاب هذه الأعداد القادمة. حيث بلغ معدل البطالة (9.9%) في الإقليم لعام /1994/ وارتفع هذا المعدل في عام / 2004/ ليصل إلى (21,6%) ثم اتجه نحو الانخفاض النسبي حسب نتائج مسح القوى العاملة لعام /2008/، كما هو موضح في الشكل (6).

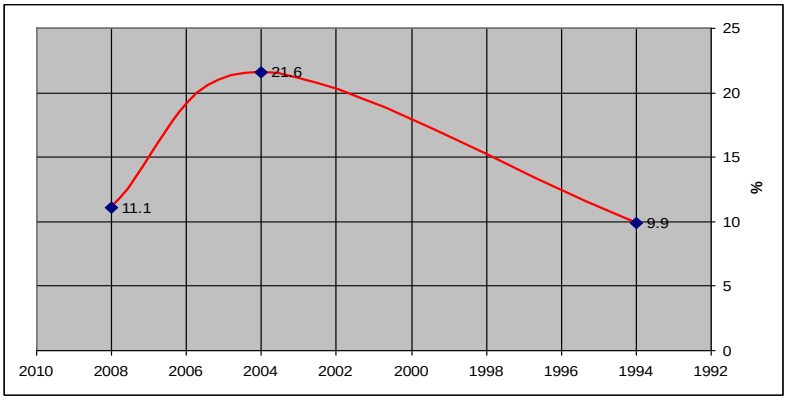

الشكل(6) معدل البطالة في الإقليم خلال السنوات / 1994–2009/.

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ساهم هذا الخلل في محدودية الطلب وازدياد العرض، في ارتفاع معدلات البطالة بشكل أكبر من نمو قوى العمل، حيث بلغ معدل النمو السنوي للبطالة في الإقليم (11%) خلال الفترة / 1994–2004/، مما يعكس مستوى التحدي الكبير الذي يواجه عملية التنمية، في استيعاب هذه الطاقات البشرية وتفعيلها في المجتمع حتى لا تشكل عبئاً اقتصادياً وعائقاً في وجه عملية التنمية الشاملة، هذا وإنّ هذا الارتفاع في معدل البطالة على مستوى الجنسين وبشكل أكبر وأوضح نسبياً عند الإناث، حيث أن تمكين المرأة واتجاهها نحو التعليم والمنافسة في سوق العمل وارتفاع معدلات مساهمتها في النشاط الاقتصادي، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة عند الإناث في السنوات الأخيرة. حيث يوضح الجدول /3/ معدل البطالة في الإقليم حسب النوع والمحافظة في عامي/1994، 2004/.

الجدول (3) يوضح معدل البطالة في الإقليم حسب المحافظة و النوع في الأعوام / 1994,2004/.

المحافظة	%1994		%2004	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
طرطوس	10,1	15	15,5	30
اللاذقية	8.6	10	17,3	34,2

المصدر إعداد الباحثة اعتماد" على دينامية السكان اللاذقية، طرطوس .

● معدل الاعالة الإقتصادية: إن ارتفاع معدلات البطالة يتناسب طرداً مع ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية وقد بلغت نسبة الإعالة الحقيقية *[11] في الإقليم لعام / 2004/ حوالي (260) شخصاً لكل (100)عامل، وقرينة الإعالة

[11] **عطوي ،عبد الله .*جغرافية السكان*، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية ، بيروت، 2001،ص 196-197**

(89) شخص خارج قوة العمل لكل (100) شخص داخل قوة العمل، وفي عام / 1994/ كان معدل الإعالة الاقتصادية(257) شخص لكل (100) عامل. من الواضح أن الارتفاع الكبير في معدل البطالة في الإقليم عام /2004/ ترافق مع ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية لنفس العام نسبة إلى التعداد السكاني في عام / 1994/. هذا وتظهر نتائج مسح القوة العاملة لعام/ 2008/ اتجاه نحو الانخفاض النسبي لمعدل الإعالة حيث بلغ (190) شخص لكل (100) عامل إلاّ أنه ما زال دون الطموح.

إن انخفاض معدل الإعالة يشكل أحد أهداف عملية التنمية في المجتمعات على اعتبار أنّ نسبة الإعالة تعد مدخل من مداخل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن اعتبارها متكافئة مع هدف التنمية وهو رفع مستوى المعيشة والذي يمكن أن يتحقق بخفض نسبة الإعالة أي بانخفاض عبء الفرد المتعطل من جملة السكان [12]، هذا ويختلف معدل ونسب الإعالة تبعاً لاختلاف التركيب العمري للسكان، ففي عام / 1994/ بلغ معدل الإعالة للأطفال (61,2%) وقد انخفض هذا المعدل بشكل واضح ووصل في عام / 2004/ إلى (48,5%) وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة، وذلك بالدرجة الأولى نتيجة انخفاض معدل النمو السكاني عما كان عليه سابقاً (انخفاض نسبة الولادات). بينما بلغ معدل الإعالة (6,8%) عند المسنين في عام / 1994/، و(8,2%) لعام / 2004/، وهو نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان، وهو أيضاً نتيجة لمرحلة سابقة من ارتفاع (عدد المواليد الذين وصلوا حالياً إلى مراحل متقدمة من العمر).

وفقاً لما سبق فإنّ معدل الإعالة الكلية الموضحة في الشكل (7) والذي يشكل: مجموع معدلي الإعالة للأطفال والشيوخ آخذاً في التناقص نسبياً والذي بلغ (39%) في نتائج مسح القوة العاملة لعام/ 2008/، بالإضافة إلى قرينة الإعالة الآخذة بالتناقص والتي بلغت (85,6%)، والتي تمثل عدد السكان خارج قوة العمل لكل (100) عامل في عام /2008/، والشكل التالي يوضح تغير معدل الإعالة الكلية في الإقليم.

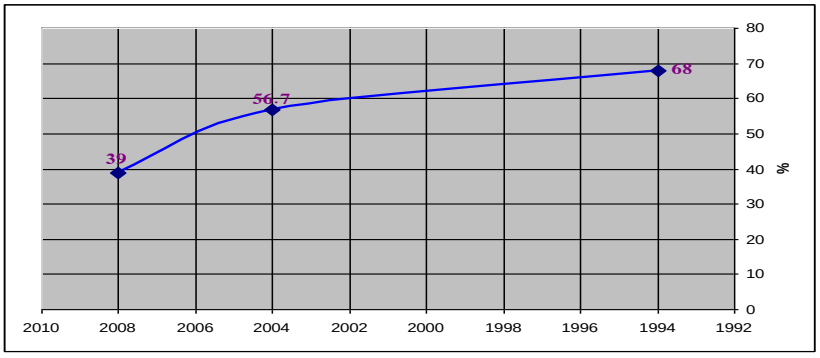

الشكل (7) معدل الإعالة الكلية في الإقليم خلال السنوات المدروسة،

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

إن هذا الاتجاه نحو الانخفاض في معدلات البطالة والإعالة، يعد مؤشراً إيجابياً في تجاوز مرحلة هامة وسابقة من النمو السكاني السريع في الإقليم التي ساهمت في ازدياد حجم القوة البشرية، وحملت الإقليم أعباء اقتصادية واجتماعية ظهرت في ارتفاع معدلات البطالة والإعالة، إلاّ أنّ المؤشرات الأخيرة في نتائج مسح القوة العاملة لعام

[12] **علواني ، *مصطفى . محاضرة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لقوة العمل في سورية* ، المكتب المركزي للإحصاء،صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ،دمشق ،كانون الأول 1987،ص 14**

***نسبة الإعالة =عدد السكان غير العاملين (المعولين) / عدد السكان العاملين ×100**

/2008/ تظهر اتجاهاً عاماً في الانخفاض النسبي، وبالتالي إمكانية ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين وازدياد في تفعيل الطاقات والموارد البشرية ودفع عجلة التنمية نحو الأمام وتسريع وتائرها.

التوزع الجغرافي للبنى الاقتصادية في الإقليم، وأثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

يظهر توزع السكان الجغرافي، اختلافاً في توزع البنى الاقتصادية في الإقليم، مما له أثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس مدى التباين في مستويات التنمية في الإقليم بين الحضروالريف، حيث أن المحدد المكاني لتوزع السكان واختلاف مناطق إقامتهم يؤثر أيضا بشكل أو بآخر في تركيبهم العمري والنوعي، وأيضاً في اختلاف مستوى التعليم والبنية الزواجية، وان كانت هذه الاختلافات نسبية وبسيطة إلا أنها تؤثر وتتأثر بالتنمية حسب مناطق الإقامة في الإقليم، والشكل (8) يوضح توزع السكان حسب البنى الاقتصادية في الإقليم تبعاً لمكان الإقامة.

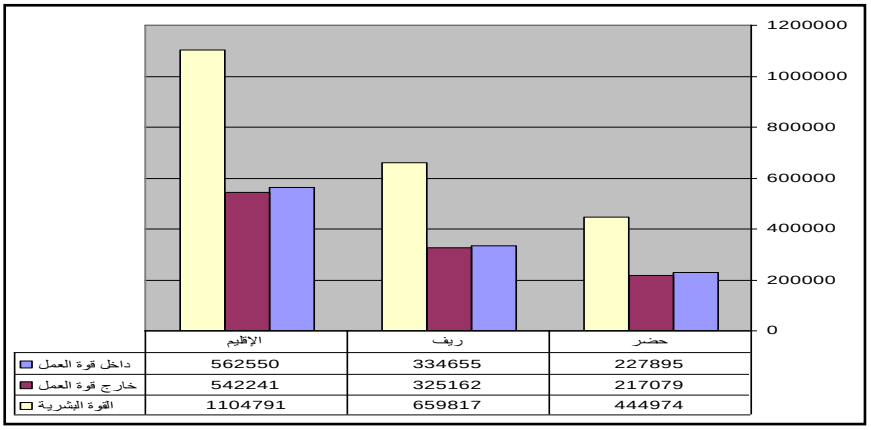

	الإقليم	ريف	حضر
داخل قوة العمل	562550	334655	227895
خارج قوة العمل	542241	325162	217079
القوة البشرية	1104791	659817	444974

الشكل (8) توزيع السكان داخل القوة البشرية في الإقليم حضر وريف عام 2004.

المصدر إعداد الباحثةاعتمادا"على نتائج تعداد السكان والمساكن لكل من محافظتي الإقليم لعام 2004

يشكل السكان الحضر في الإقليم (40,3%) من القوة البشرية، وسكان الريف (59,7%) لعام /2004/، اي أن سكان الريف يشكلون النسبة الأكبر من القوة البشرية في الإقليم لعام / 2004/، وبلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للحضر لنفس العام (51,2%)، ولسكان الريف (50,7%)، بينما بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث الحضر(28%)، و(28,3%) عند الإناث في الريف، وما يفسر انخفاض معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث، هو ارتفاع نسبة النساء خارج قوة العمل في الإقليم من مجموع النساء، ممن هن إما ربات منزل أو طالبات متفرغات للدراسة، مع الإشارة إلى ازدياد إقبال النساء على التعليم في الإقليم. وتتوزع القوة البشرية حسبمكان الإقامة في الإقليم وفق النسب التالية: السكان داخل قوة العمل (40,5%) حضر و(59,5%) ريف، [مشتغلين (43,1%) حضر و(56,9%) ريف، المتعطلين (30,8%) حضر و(69,2%) ريف]. السكان خارج قوة العمل(40%) حضر و(60%) ريف، إن ارتفاع نسبة السكان في الريف من السكان داخل قوة العمل لا يعطي صورة حقيقية عن نسبة المشتغلين في الإقليم، حيث إن معدلات البطالة في الريف أعلى منها في الحضر، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المتعطلين في ريف الإقليم قياسا بالحضر.

بلغ معدل البطالة (21,6%) على مستوى الإقليم لعام / 2004/، ويشكل (24,4%) في الريف، و(15,9%) في الحضر، وتشكل هذه القيم ارتفاعاً حاداً في الإقليم. هذا وتظهر نتائج مسح القوة العاملة لعام / 2008/ انخفاضاً واضحاً أيضاً في هذه المعدلات، حيث بلغ معدل البطالة (13,6%) عند السكان الحضر، و(9,5%) عند سكان الريف، ويظهر الشكل (9) معدل البطالة للسكان حسب مكان الإقامة.

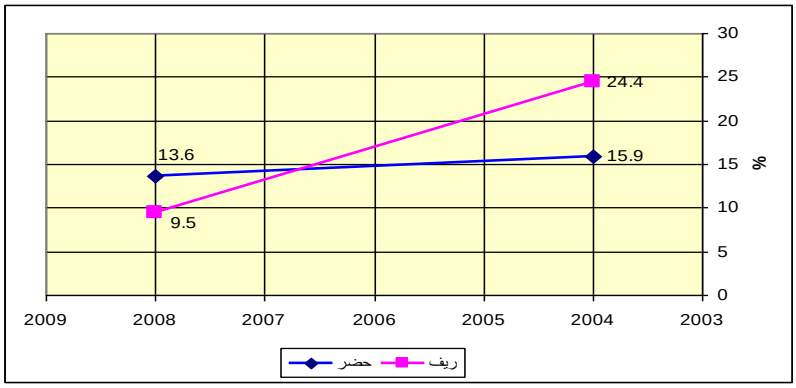

الشكل (9) معدل البطالة حسب مكان الإقامة خلال عامي / 2004,2008/.

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

بينما بلغ معدل البطالة (25,1%) عند الإناث الحضر، و(38%) عند الإناث في الريف لعام / 2004/، ان هذا الارتفاع في معدل البطالة للإناث في الريف، يفسر أيضاً ارتفاع معدل البطالة العام في ريف الإقليم لنفس العام. بينما بلغ (10%) عند الإناث الحضر، و(13%) للإناث في الريف لعام /2008/ كما في الشكل (10).

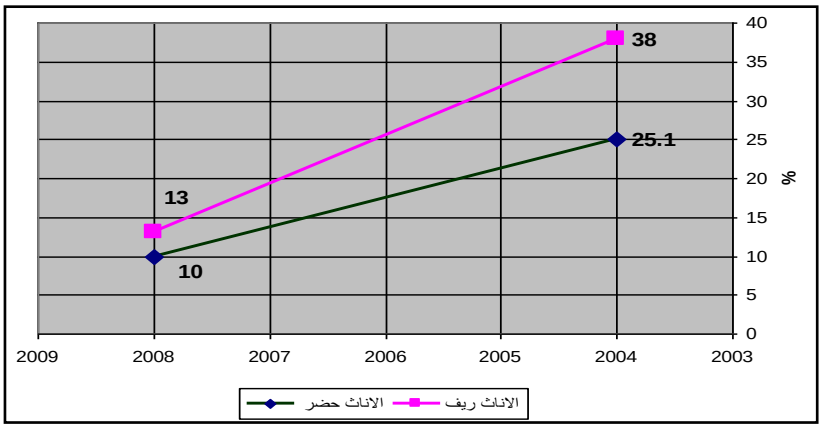

الشكل (10) معدل البطالة للإناث في الإقليم حضر وريف.

المصدر إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

نستنتج مما سبق أن الانخفاض الحاد في معدلات البطالة للإناث، في الريف خلال الفترة/2004-2008/، انعكس بشكل واضح على انخفاض المعدل العام للبطالة حيث بلغ (11,1%) في الإقليم لعام / 2008/، ويشكل السكان داخل قوة العمل (53,8%) من القوة البشرية و(46,2%) لسكان خارج قوة العمل لعام /2008/.ويشكل السكان داخل قوة العمل (53,8%) من القوة البشرية و(46,2%) لسكان خارج قوة العمل لعام /2008/، والشكل البياني التالي يوضح توزع الذكور والإناث داخل وخارج قوة العمل.

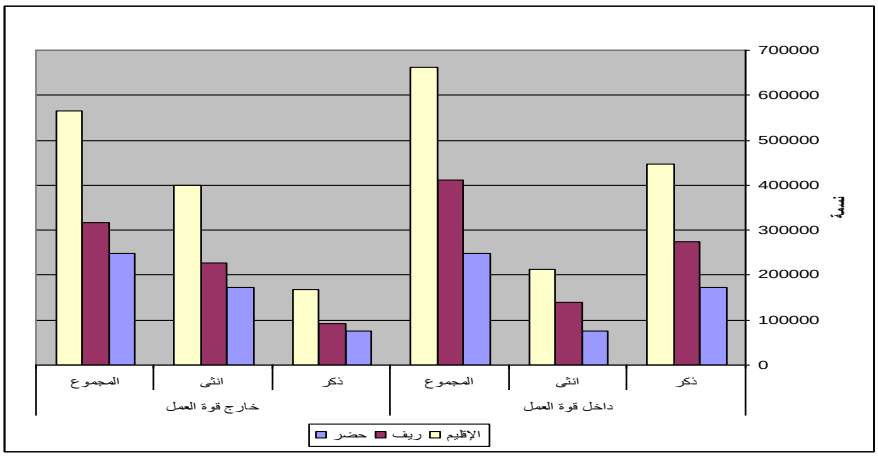

الشكل (11) توزيع السكان ضمن القوة البشرية حسب النوع في الإقليم 2008.

المصدر إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج مسح القوة العاملة / 2008/.

نستنتج من معطيات الشكل السابق، أن أعداد الذكور المشتغلين في ارتفاع مستمر قياساً بالإناث الحضر والريف، وأيضاً ارتفاع أعداد الإناث خارج قوة العمل، ويظهر الشكل ارتفاع أعداد السكان داخل قوة العمل، أكثر من السكان خارج قوة العمل.

نستنتج مما سبق أن الاتجاه العام في الإقليم، يميل نحو استيعاب الطاقات البشرية المتوفرة، وانخفاض معدلات البطالة نتيجة لارتفاع معدلات المساهمة الاقتصادية، وعلى الأخص عند المرأة، حيث عملت الدولة في خطتها الخمسية الأخيرة، على زيادة فرص العمل، وتوسيع نطاق الاستثمارات، في الإقليم في القطاعين العام والخاص، مما شكل خطوة ملحوظة في تراجع مؤشرات ارتفاع حجم البطالة، سواءً بالنسبة للذكور أو الإناث. ويوضح الشكل (12) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المهن الرئيسية في محافظتي الإقليم.

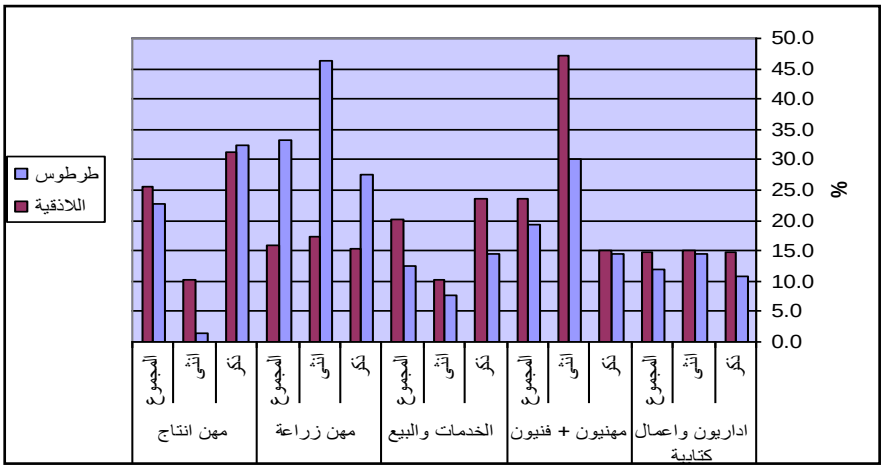

الشكل (12)التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المهن الرئيسية في محافظتي الإقليم / 2008/.

المصدر إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج مسح القوة العاملة 2008.

تأتي المهن الزراعية في طرطوس، في مقدمة المهن من حيث نسبة عدد المشتغلين(33,3%)، تليها المهن الإنتاجية، ثم المهنيون والفنيون، ثم للمهن الكتابية والأعمال الإدارية، وأخيراً الخدمات والبيع (12,4%)،هذا وترتفع نسبة الإناث في المهن الزراعية بشكل واضح، ثم الأعمال المهنية والفنية. تشكل أعلى نسبة للعاملين في اللاذقية، للمهن الإنتاج ثم العاملين في المهن الفنية والمهنية (25,7%)، ثم في مجال الخدمات والبيع، ثم العاملين في المهن

الزراعية، يليها العاملون في الأعمال الإدارية والكتابية(14,9%)، وبالرغم من التغيرات والتطورات في بنية الاقتصاد الإقليمي من حيث زيادة الاستثمارات وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة دور ومساهمة قطاع الخدمات، الذي يستقطب النسبة الأكبر من قطاع المشتغلين في الإقليم، إلا أن دخول التكنولوجيا والتقانة، لمختلف القطاعات الاقتصادية والتطورات السريعة في هذا المجال، ساهم في تقليص فرص العمل وزيادة حجم البطالة وتكريسها بالرغم من التوسع الأفقي وزيادة حجم الاستثمارات في الإقليم، ولم يكن ذلك على مستوى حجم فرص العمل، بل أيضا على مستوى نوعية الطلب، وتغير بنية متطلبات سوق العمل من الحاجة إلى اليد العاملة المدربة والمؤهلة والخبيرة، مما ساهم في تكريس مفهوم البطالة، وخلق نوع آخر وهو البطالة المقنعة، وشكل ذلك تحديًا آخر ساهم في إحداث الخلل القائم بين العرض والطلب.

نخلص للقول: من الواضح أن الاتجاه في الإقليم هو نحو امتصاص الارتفاع الحاد لنسب البطالة فيه، والتي تعد نتيجة المرحلة السابقة للنمو السكاني السريع، وهذا ما يظهر في مؤشرات نتائج مسح القوى العاملة لعام / 2008/. وذلك بالرغم من ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح حيث بلغ(50,1) عند الحضر، و(56,4) عند الريف، و(30,3)للإناث الحضر، (37,9) للإناث في الريف لعام / 2008/، وتظهر هذه النسب ارتفاعاً في معدلات مساهمة المرآة في النشاط الاقتصادي بشكل واضح وتحديداً في الريف قياساً لنفس المعدلات في عام /2004/، مما يؤكد ازدياد مساهمة المرآة في قوى العمل، واتجاهها نحو ممارسة حقوقها في ممارسة العمل الاقتصادي أو ما اصطلح على تسميته تمكين المرأة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. انخفض معدل النمو السكاني في الإقليم خلال العقود الاخيرة، بشكل واضح حيث بلغ 17.5بالألف في عام /2004/. ممأأثر على التركيب السكاني ومكوناته ويعد انخفاض معدل الخصوبة العنصر الأكثر تأثيراً، ويعد ارتفاع مستوى تعليم المرأة وازدياد نسبة مساهمتها في العمل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في انخفاض نسبة الخصوبة.
2. ارتفاع معدل البطالة في الإقليم ليبلغ أعلى قيمه 21.6% في عام / 2004/.وذلك نتيجة تراكم الارتفاع السريع في نمو قوة العمل كنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني سابقاً، وارتفاع نسبة البطالة عند الإناث، بالرغم تطورها مع الزمن وترتفع نسبياً قياساً بالقطر، مما أدى الى ارتفاع معدل الإعالة عند الإناث، وذلك بالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي.
3. ارتفاع معدل نمو قوة العمل (3%) بشكل يفوق معدل النمو السكاني (1.7%) مما أدى الى خلق فجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وارتفاع في معدل الإعالة، مما يؤدي الى خلل في عملية التنمية وتدني في مستوى المعيشة.

التوصيات

1. العمل على توسيع القاعدة الاستثمارية وزيادة حجم الاستثمارات في الإقليم، من أجل الاستثمارالأمثل للموارد الطبيعية في إطار التخطيط للتنمية في الإقليم والتنمية المستدامة.
2. تحسين القطاع التعليمي، والعمل على رفع مستوى التعليم، من أجل زيادة كفاءة الكوادر البشرية وبالتالي رفع الإنتاجية، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة ورفع الأداء الاقتصادي، والتأكيد على ربط مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل للحصول على أفضل أداء اقتصادي.

3. التأكيد على دور التعليم في رفع مستوى التنمية، وخفض معدلات النمو السكاني ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الأداء وبالتالي المردود والاقتصادي.ولايمكن ذلك إلا في إطار التخطيط الإقليمي لان التخطيط والتنمية وجهان لعملة واحدة.

4. التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجية التخطيط الأمثل لموارد الإقليم المختلفة، انطلاقاً من أن الإقليم، يمتلك مقومات مشكلة سكانية قادمة نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية، والارتفاع النسبي لمعدل النمو السكاني، تستوجب اتخاذ كل التدابير والإجراءات التنفيذية ضمن خطط التنمية المستدامة، لحماية موارده الطبيعية من التدهور والاستنزاف،وأيضاً توظيف طاقاته البشرية بشكل مدروس للاستغلال الأمثل لموارده الإنتاجية، واتخاذ الإجراءات في ظل سياسات سكانية مدروسة تستوعب الطاقات والكوادر البشرية في الإقليم، وتخطط لمستقبلها بشكل واع ومدروس.

المراجع

1. الأشقر، أحمد.*السكان والتنمية الاقتصادية*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب،1983.
2. الأنصاري، فاضل.*جغرافية السكان*، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثانية،2000.
3. دركزنلي، محمد سمير ،شامية،أحمد زهير. *البطالة ودور مكتب الاستخدام في معالجتها* ، ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية،المجلس الأعلى للعلوم، الجزء الأول، دمشق،2002.
4. رداوي، تيسير.*اقتصاديات العمل وتخطيط القوى العاملة*، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب،1981.
5. الشيخ، محمد إسماعيل،وحليمة،عبد الكريم. *مؤشرات التطوير المستدام في المنطقة الساحلية* ، plan Bleu،برعاية المفوضية الأوربية،، 2002.
6. الضرير، موسى، وخضر، زكريا. *السكان والتنمية*، الطبعة الاولى، جامعة دمشق، 1977.
7. عبد السلام، عادل وآخرون.*جغرافية سورية الاقليمية*، منشورات جامعة تشرين، الطبعة الاولى، 2002.
8. عطوي،عبد الله. *جغرافية السكان*، الطبعة الاولى، دارالنهضة العربية، بيروت،2001.
9. علواني، مصطفى. *محاضرةالخصائص الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية لقوة العمل في سورية* ، ندوة حول أهمية تحليل البيانات السكانية في عملية التنمية،المكتب المركزي للإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، دمشق، ك1، 1987.

الدوريات والنشرات والدراسات الإحصائية

1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية خلال فترة التعداد /1981-1994/ لكل من محافظتي اللاذقية وطرطوس.
2. حسين، صطوف الشيخ. *البطالة في سورية*، دراسة في المكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء.
3. دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية لكل من(اللاذقية وطرطوس)خلال الفترة /1994-2004/.
4. كتاب وصف سورية بالمعلومات لعام /2003/.
5. النتائج الأولية لتعداد السكان لعام /1994,2004/.
6. نتائج تعداد السكان والمساكن لكل من محافظتي اللاذقية وطرطوس لعامي /1994,2004/.
7. نتائج مسح القوة العاملة لعام /2008/.